7 وزراء سوريين على القائمة السوداء

نيوزيلندي «داعش»: جئت إلى سوريا من أجل الله فاكتشفت أني جئت لأموت

الداعشي النيوزيلندي ماركل تايلور

نساء وأطفال يعتقد أنهم من عائلات داعش يخرجون من الباغوز

عواصم – «وكالات»: أضاف الاتحاد الأوروبي، سبعة وزراء سوريين بينهم وزير الداخلية على القائمة السوداء للأفراد الذين ستجمد أرصدتهم وسيمنعون من دخول أراضيه، لمسؤوليتهم عن أعمال القمع في سوريا.

وأكد المجلس الأوروبي في بيان، أن ذلك يأتي بعد التعديلات الأخيرة على الحكومة السورية.

وأفاد البيان أن «قرارات اليوم ترفع إلى 277 عدد الأشخاص الذين يطالهم حظر السفر وتجميد أرصدة لمسؤوليتهم في القمع العنيف بحق المدنيين في سوريا وللاستفادة من النظام أو دعمه».

والوزراء السبعة هم وزير الداخلية اللواء محمد خالد رحمون، ووزراء السياحة محمد رامي مرتيني، والتربية عماد موفق العزب، والتعليم العالي بسام بشير إبراهيم، والأشغال العامة سهيل محمد عبد اللطيف، والاتصالات إياد محمد الخطيب، والصناعة محمد معن زين العابدين جذبة.

وأضاف الاتحاد 72 كياناً تم تجميد أرصدتها بسبب الوضع في سوريا.

وتخضع سوريا لحظر نفطي وقيود على المبادلات التجارية والاستثمارات وتجميد أرصدة البنك المركزي السوري في الاتحاد الأوروبي، وعلى تصدير الأسلحة والمعدات التي قد تستخدم في عمليات القمع في الداخل ومعدات وتكنولوجيات للمراقبة أو التنصت على الاتصالات الهاتفية أو التواصل على الإنترنت.

والعقوبات الأوروبية مفروضة منذ الأول من ديسمبر 2011 ويتم مراجعتها سنوياً.

والمراجعة المقبلة في الأول من يونيو 2019 ويمكن للاتحاد الأوروبي «اتخاذ قيود جديدة بحق سوريا طالما أن القمع مستمر».

من ناحية أخرى قال متحدث باسم قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين، إن نحو 200 مقاتل من تنظيم داعش استسلموا بعد معركة شرسة في آخر جيب لهم بشرق سوريا، لكن نحو ألف ربما ما زالوا هناك.

ويواجه تنظيم داعش الهزيمة في قرية الباغوز الواقعة على ضفاف نهر الفرات، لكنه لا يزال مسيطراً على جيوب أخرى في مناطق نائية على مسافة أبعد نحو الغرب وشن عدة هجمات بأساليب حرب العصابات في مناطق أخرى بعد طرده منها.

والباغوز الواقعة قرب حدود العراق هي آخر جيب من الأراضي المأهولة التي أعلن عليها التنظيم إقامة دولة الخلافة في سوريا والعراق عام 2014.

وقالت قوات سوريا الديمقراطية في وقت سابق يوم الإثنين، إنها أبطأت وتيرة الهجوم بسبب محاصرة مزيد من المدنيين داخل الجيب، لكنها أكدت عزمها السيطرة عليه قريباً. وكان يُعتقد في وقت سابق بأنه جرى إجلاء كل المدنيين.

وشوهدت قافلة شاحنات متجهة إلى الباغوز صباح الاثنين. وقال مصطفى بالي رئيس المكتب الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية، إن نحو 200 متشدد غادروا مع نحو ثلاثة آلاف شخص بعد أن فتحت قوات سوريا الديمقراطية ممراً لهم.

وأضاف لرويترز أنهم قبل الاشتباكات، اعتقدوا أن هناك ما بين ألف و1500 متشدد. وقال إن المتشددين بعد أن تكبدوا خسائر استسلم يوم الإثنين نحو 200، وأشار إلى أن عدد المتشددين الآن نحو ألف، فضلاً عن المدنيين العالقين هناك.

وقال فصيل تابع لقوات سوريا الديمقراطية، وزع صوراً تظهر فصل الرجال عن النساء والأطفال، إن المقاتلين من دول مختلفة منها أوزبكستان وتركمانستان.

وتظهر التنظيم المتشدد تدريجيا إلى الباغوز في مواجهة هجمات متواصلة من قوات محلية ودولية في أعقاب الغضب الدولي بسبب ما بدر منه من قسوة.

لكن حكومات كثيرة تقول إنه رغم الانتكاسات، لا يزال التنظيم يشكل خطراً كبيراً في ظل تطويره أساليب بديلة تتراوح من شن معارك في المناطق الريفية إلى تنفيذ تفجيرات في المراكز الحضرية. وينفذ هذه الهجمات أتباع للتنظيم في المنطقة وخارجها.

استأنفت قوات سوريا الديمقراطية مطلع هذا الأسبوع هجومها على قرية الباغوز في ذروة حملة شملت انتزاع السيطرة على مدينة الرقة في عام 2017 وهو العام الذي مُني فيه التنظيم بهزائم كبيرة في العراق وسوريا.

وأوقفت قوات سوريا الديمقراطية بالفعل الهجوم لأسابيع للسماح لآلاف المدنيين بمغادرة المنطقة بمن فيهم أنصار داعش ومقاتلوها والأطفال والسكان المحليون وبعض من أسرى التنظيم.

وكانت قد قالت يوم الجمعة، إنه لم يتبق في القرية سوى المتشددين لكنها الآن تقول إن هناك بعض المدنيين.

وشوهدت عشرات الشاحنات التي تشبه تلك التي أجلت الناس من الباغوز في الأسابيع الأخيرة وهي تعود هناك يوم الإثنين. وقال سائقون إنهم سيقلون أشخاصاً من الباغوز.

وقال الكولونيل شون رايان المتحدث باسم قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في رسالة بالبريد الإلكتروني إنه لا يستطيع التحقق من هويات من تحتجزهم الدولة الإسلامية لكنه عبر عن أمله في الإفراج عنهم بسلام.

وواجهت قوات سوريا الديمقراطية أثناء حملتها على القرية يوم الأحد الغاما أرضية وسيارات ملغومة وكمائن عبر أنفاق وهجمات انتحارية.

وظهرت في صور نشرتها رويترز يوم الأحد، أعمدة كثيفة من الدخان الأسود تتصاعد فوق منازل وأشجار نخيل بينما كان مقاتلو قوات سوريا الديمقراطية يطلقون النار على مخابئ التنظيم.

ورغم أن انتزاع السيطرة على الباغوز سيمثل علامة فارقة في المعركة ضد التنظيم، فمن المتوقع أن يظل خطراً أمنياً كجماعة متشددة لها خلايا نائمة وبعض الجيوب في أراض نائية.

كما أفاد موقع «بغداد اليوم» العراقي بأن داعش أحرق منازل عدة في بلدة الباغوز شرقي دير الزور، كان يُقيم في أحدها أبو بكر البغدادي، لطمس أدلة ووثائق زعيمه.

ونسب الموقع إلى مصدر أمني أن داعش أضرم النار في أربعة منازل بالباغوز، تضم أرشيفاً يحتوي أسراراً كبرى للتنظيم، موضحا أن أحدها كان على الأرجح مخبأ للبغدادي في المنطقة، قبل خروجه منذ أسابيع.

وكشف مصدر أمني عراقي في وقت سابق، سحب داعش جوازات سفر عناصره الأجانب، خاصة الأوروبيين، في منطقة الباغوز، وأن البغدادي وزع أموالا طائلة بالدولار على قياداته، قبيل المغادرة.

وعن مكان البغدادي، قال مصدر عراقي مطلع إنه لا يزال يسكن بيوتا تحت الأرض في سوريا، وأن المعلومات التي تتحدث عن دخوله العراق مجرد تكهنات. وأوضح أن الدائرة المقربة من البغدادي لا تتعدى أربعة أشخاص من حراسه، وأن ميليشيا قسد اعتقلت «أبو هاجر» من قرى جنوب الموصل، الذي آخر من شاهد زعيم التنظيم في الباغوز.

من جانب آخر أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الثلاثاء، بقبض قوات سوريا الديمقراطية قسد، على انتحاري من تنظيم داعش الإرهابي، في منطقة الكرامة بريف الرقة.

وقال المرصد في بيان صحافي، إن «الانتحاري كان يستقل دراجة نارية وبحوزته سلاح رشاش وبرتدي حزاماً ناسفاً. وقبض عليه في الـ 24 ساعة الماضية، أثناء محاولته تفجير نفسه في موكب تشييع لأحد الموتى».

وأشار إلى أن ذلك يأتي بعد يوم من مقتل 3 من وجهاء عشائر سورية وعنصر من قوات سوريا الديمقراطية قسد، في تفجير انتحاري استهدف وجهاء عشائر، وقسد في قرية جديدة الخابور، بريف محافظة الرقة.

من ناحية أخرى أصبح مارك تايلور هو حديث الإعلام الغربي بعد ظهوره في الإعلام العالمي يتحدث فيه عن رغبته في العودة إلى بلاده بعد القبض عليه في سوريا أثناء قتاله مع تنظيم داعش الإرهابي.

وتحدث تايلور عن الأيام الأخيرة للتنظيم الإرهابي، «الحياة في داعش أصبحت لا تُطاق.. هنا الحياة تسير دون طعام أو مال»، حسب ما نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» أمس الثلاثاء عن شبكة «إيه بي سي» الأمريكية.

وأضاف تايلور «الخدمات الأساسية انهارت هناك إلى حد كبير»، وتابع أنه يعيش في «مأزق نفسي»، وأنه اتخذ قراراً نهائياً في أيامه الأخيرة بالعودة لبلاده، متابعاً بأنه لم يعد يحتمل حياة «العبودية» لدى التنظيم المتطرف.

وتابع «لقد كان قراراً صعباً أن أفكر في العودة، قبل لي إنه لا يمكنني المغادرة، جئت إلى هنا من أجل الله، لكني اكتشفت أني جئت، لأموت».

وعاش تايلور 5 أعوام مع التنظيم المتطرف، ورغم ذلك يرفض وصفه بمقاتل، ويقول إنه «حارس» في التنظيم.

وقال: «كنت أساعد في حراسة الحدود بين النظام السوري والتنظيم».

وفي 2015، أعلنت حكومة الولايات المتحدة تايلور إرهابياً عالمياً بعد أن شجع هجمات في أستراليا ونيوزيلندا وظهر في فيديو دعائي لداعش.

وفي 2009، قُبض عليه في باكستان لمحاولته الوصول إلى القاعدة.

وفي 2010، ألغيت تأشيرة إقامته الأسترالية.

في يونيو 2014، سافر إلى سوريا من إندونيسيا، التي انتقل إليها لتدريس الإنجليزية، وسجن 3 مرات من قبل الشرطة السرية.

وقال تايلور إن «الحياة في ظل تنظيم داعش لم تكن وفق توقعاته»، متابعاً «أصبحت أكثر اشياءً التنظيم أكثر من أي شيء آخر، لقد قُدمت بالتعذيب وسُجنت للاشتباه في تجسسي».

وتابع «المرة الأخيرة كانت مزرية تماماً، اتُهمت بشرب وصنع الكحول، وتدخين الحشيش».

وأطلق على تايلور اسم «المتطرف المتعثر» بعد أن كشفت إحدى تغريداته موقعه بسوريا في 2014، فعوقب بالسجن 50 يوماً، بحسب وكالة «أسوشيتد برس».

«التنظيم» يحرق منزل البغدادي في الباغوز وزوجته تغادر إلى جهة مجهولة

النائب العام: حادث قطار القاهرة ناجم عن تصادم

عناصر من الشرطة المصرية في مكان حادث قطار القاهرة

القاهرة – «وكالات»: قال النائب العام المصري في بيان الإثنين، إن حادث قطار محطة رمسيس في القاهرة الذي أسفر عن مقتل 22 شخصا نتج عن اصطدام الجرار بالسد الخرساني ولم يعثر على آثار لاستخدام عبوات مفرقعة.

وأفاد البيان، أن «الحادث نجم عن اصطدام الجرار بالمصد الخرساني بنهاية الرصيف محدثا آثار تصادمية نتج عنها تناثر السولار من خزان الوقود أسفل الجرار».

وأكد، «عدم وجود آثار لمحتويات غريبة عن طبيعة محتويات المكان، وعدم وجود آثار أو مخلفات تشير إلى استخدام عبوات مفرقعة بموقع الحادث».

وكان النائب العام أمر الخميس، بحبس 6 أشخاص احتياطيا على ذمة التحقيقات بينهم سائق الجرار ومساعده وعامل المناورة المرافق للجرار، وإجراء تحليل المخدرات عليهم.

وأوضح بيان الإثنين، أن عامل المناورة قد ثبت تعاطيه المخدرات.

وأدى الحادث إلى استقالة وزير النقل والمواصلات هشام عرفات، وأظهرت مشاهد من كاميرات مراقبة تم تناقلها على مواقع التواصل الاجتماعي القطار المسرع يصطدم بالحواجز، وغطى الدخان الكثيف المارة الذين كانوا يسيرون قرب المحطة.

وبينت مشاهد أخرى تم تصويرها من داخل المحطة النيران وهي تندلع في القطار والمنصة المجاورة، والناس وهم يهرعون لمساعدة المصابين.

وتشهد مصر بانتظام حوادث سكك حديد ومرور مأساوية.

وأكثر الحوادث دموية وقعت في عام 2002 عندما لقي 373 شخصا حتفهم بعدما اندلعت النيران في قطار مزدحم جنوب العاصمة.

المعارضة الجزائرية تدعو إلى إعلان شغور منصب الرئيس

الجزائر: 20 مرشحاً ينافسون بوتفليقة على الرئاسة

الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

الجزائر – «وكالات»: كشف المجلس الدستوري في الجزائر، مساء الاثنين، أن 21 مرشحا تقدموا بأوراق الترشح لانتخابات الرئاسة المقررة في 18 أبريل المقبل.

وذكر المجلس أنه بدأ الإثنين، الدراسة والتحقيق في صحة الترشيحات للانتخابات الرئاسية، موضحا أن إيداع ملفات المرشحين كان «في ظل احترام المادة 139 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والمادة 20 من النظام الداخلي للمجلس الدستوري والتقيد بأحكامها نصا وروحا».

وأكد أن العملية «انتهت في ظروف جيدة بفضل ترتيبات تنظيمية محكمة، وتسخير إمكانيات مادية وموارد بشرية مؤهلة».

وأكد المجلس الدستوري إيداع 21 ملفا للترشح للانتخابات الرئاسية، مبرزا أن هذه الملفات تتعلق بـ«شخصيات وطنية ترشحت حرة، وأخرى منتمية لأحزاب سياسية».

وينتهي المجلس الدستوري من دراسة ملفات المرشحين في مدة أقصاها 10 أيام ابتداءً من أمس الإثنين، عملاً بأحكام المواد 29 و30 و31 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري.

وتشهد الجزائر احتجاجات على ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة.

من ناحية أخرى دعت أحزاب وشخصيات معارضة ونشطاء سياسيون في الجزائر، اليوم الإثنين، إلى إعلان شغور منصب رئيس الجمهورية، وتأجيل الانتخابات المقرر لها في 18 أبريل (نيسان) المقبل، بالتزامن مع رفضها الرسالة المنسوبة للرئيس المترشح عبد العزيز بوتفليقة.

وانتهت منتصف ليلة الأحد، المهلة الدستورية لإيداع أوراق الترشح للانتخابات الرئاسية، حيث تقدم لها 20 مترشحا بينهم عبد العزيز بوتفليقة الرئيس المنتهية ولايته والذي يواجه معارضة جديدة من قبل الشارع الجزائري، رغم أنه تعهد في حال فوزه بولاية جديدة بتنظيم انتخابات مسبقة، وتغيير النظام، وميلاد جمهورية جديدة.

ودعا اللقاء التشاوري الثالث للمعارضة المنعقد بمقر حزب جبهة العدالة والتنمية الإسلامي، إلى «تفعيل المادة 102 من الدستور التي تنص على حالة الشغور وتأجيل الانتخابات»، وإلى «رفض العهدة الخامسة والتحذير من كل ما قد يتسبب فيه من مخاطر، وتحميل سلطات البلاد المسؤولية أمام التاريخ».

وأعلن المجتمعون رفضهم لـ«الرسالة المنسوبة للمترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شكلا ومضمونا، لكونها مجرد مشاورات لإجهاض الحراك الشعبي، والالتفاف على أهدافه وتضحياته، ومحاولة تمديد عمر هذا النظام».

كما رحبوا بقرارات امتناع البعض عن الترشح وناشدوا البقية من المترشحين للانسحاب من ما أسموه «الاستحقاق المغلق»، وعدم الوقوف في وجه الشعب الرافض لهذه العهدة الخامسة.

ودعا المجتمعون مختلف فئات الشعب إلى المحافظة على وحدتها وعلى سلمية حراكه واستمراره.

من جهته، لم يستبعد رئيس حزب جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، انسحابه من سباق الانتخابات الرئاسية، في حال إبقاء الرئيس بوتفليقة على ترشحه.

وتقدم بلعيد، بأوراق ترشحه لدى المجلس الدستوري معلناً عزمه على «إنهاء النظام السياسي الحالي».

من جهة أخرى تجمع نحو 300 طالب في ساحة البريد المركزي وسط العاصمة الجزائر أمس الثلاثاء، في تظاهرة جديدة ضد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسمياً لولاية رئاسية خامسة، في انتظار زملائهم من جامعات وكليات أخرى.

وردد الطلاب «يا بوتفليقة ماكايناش عهدة خامسة»، أمام انتشار كبير للشرطة في وسط العاصمة التي يمنع فيها التظاهر منذ 2001.